مؤلف: **مجموعة مؤلفين**
مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**
لتاريخ: **15/10/2020**

نص السؤال

إنكار كتابة السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

الجواب التفصيلي

ر كتابة السنة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم(*)

هة:

ينكر بعض المغالطين كتابة السنة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ويعتبرون أن كتابتها بدعة نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عنها في أكثر من موضع، فقد قال صلى الله عليه وسلم:

ني شيئا إلا القرآن، فمن كتب عني شيئا غير القرآن فليمحه»

ال:

نبي صلى الله عليه وسلم، فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتاب مع كتاب الله...».

نها.

هة:

1) إن الأحاديث المتقدمة من أدلة الزاعمين لا تدل على النهي العام المطلق عن كتابة الحديث، وهي تتعارض مع أحاديث أكثر ثبوتا وأصرح دلالة أباح فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - كتابة السنة، مما يقوي ا

2) لقد ثبتت أحاديث كثيرة أباح النبي - صلى الله عليه وسلم - فيها كتابة السنة، وأن النهي عن كتابتها في بادئ الأمر كان لعلل، فلما زالت تلك العلل أذن النبي - صلى الله عليه وسلم - في كتابتها.

3) لا ننكر أن السنة كانت تنقل مشافهة غالبا وذلك لاعتماد العرب على الذاكرة أكثر من اعتمادهم على الكتابة، لكن هذا لا يعني أنها كانت لا تكتب في عهده، وأمثلة ما كتب آنذاك كثيرة.

يل:

ث:

ت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فقد صحت الأخبار في إباحة النبي - صلى الله عليه وسلم - الكتابة عنه، ومن المجازفة إنكار ذلك، وأما الأحاديث التي استدلوا بها على إنكار كتابة السنة في عهده صلى الله

يث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهم منها خطأ أنها تفيد كراهة كتابة الحديث، ولكنها في حقيقتها تثبت كتابة الحديث، ونبين ذلك فيما يلي:

: هو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقد روي من طريقين بألفاظ مختلفة:

إية الأولى: عن طريق همام، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال:

كتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»

[1].

قه[2] ورفعه[3]؛ قال ابن حجر: "ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"[4]. وقال الخطيب البغدادي: "تفرد همام برواية هذا الحديث عن زيد بن أسلم هكذا م

يث أصح ما ورد عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في هذا الباب، وإليك الفهم الصحيح لهذا الحديث:

ديث يبين أن النهي عن الكتابة كان بخصوص الصحيفة التي كتب عليها القرآن فخشي الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يختلط كلامه بالقرآن الكريم؛ فنهاهم عن كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة.

هم[6].

روايةالثانية: عن سفيان بن وكيع، عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال:

أذنا النبي - صلى الله عليه وسلم - في الكتابة فلم يأذن لنا»

[7].

نا، وفيها دليل على أن الكتابة كانت شائعة, وإنما كان الاستئذان لأجل أمر عارض أرادوا كتابته، فلم يأذن لهم الرسول - صلى الله عليه وسلم - في كتابته وتسجيله لحكمة يريدها صلى الله عليه وسلم، وفي لفظ "

حديث الثاني: هو حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال:

عليه وسلم - فخرج علينا، فقال: ما هذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك. فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع، فقال: اكتبوا كتاب الله، امحضوا كتاب الله، أكتاب غير كتاب الله؟ امحضوا كتاب الله...»

يث[8].

رك"[9], وقد حكم الذهبي على هذا الحديث فقال: "حديث منكر"[10].

لرواية فلا شبهة، ولكن الرواية صححها بعض أهل العلم، وتوجيهها إن صح الإسناد فإن المتن يشير صراحة إلى عدم الكتابة مع القرآن الكريم في صحيفة واحدة، وهذا واضح في قوله صلى الله عليه وسلم:

«... أكتابا مع كتاب الله...»

نة.

إية بالصحة كما حققها في مسند أحمد رحمه الله تعالى في مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وعليه، فإن الرواية صحيحة، وقد صح النهي عن الكتابة، وصح الإذن فيها، فيكون الإذن ناسخ والنهي منسوخ، وك

رة:

نها:

ديث الأول: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما أنه

لى الله عليه وسلم - مكة خطب... فجاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال صلى الله عليه وسلم: اكتبوا لأبي فلان»

[11]

لم[12]، وهذا أمر صريح من النبي - صلى الله عليه وسلم - بالكتابة.

الثاني: روى البخاري بسنده أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما اشتد وجعه قال:

ب، أكتب لكم كتابا لاتضلوا بعده...»

[13].

حق"[14].

يث الثالث: روى البخاري بسنده عن وهب بن منبه عن أخيه، قال: سمعت أبا هريرة يقول:

من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أحد أكثر حديثا عنه مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»

[15].

مى[16].

الرابع: روى البخاري بسنده عن أبي جحيفة قال:

رفهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة, قال قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر»

[17].

أحاديث المرفوعة إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وغيرها إن لم تدل على أن حديث أبي سعيد غير مرفوع إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فإنها تقضي بتأويله، والجمع بينه وبينها.

يحا[18].

أن النهي عن كتابة السنة لم يكن لكونها بدعة كما يدعي أصحاب هذه الشبهة, ولكن لعلل أغمض هؤلاء المدعون أعينهم عنها, على الرغم من أن هذه العلل واردة في نفس الأحاديث التي احتجوا بها.

ن هذه العلل:

1. المحافظة على كتاب الله عز وجل, وصيانته عن خلطه بالسنة دون تمييز بينهما: ويبدو هذا واضحا في رواية أبي هريرة:

تاب الله... امحضوا كتاب الله أو خلصوه».

اره.

رك صحة علة النهي عن كتابة شيء - في أول الأمر - سوى القرآن الكريم صيانة لهذا الكتاب المعجز ممن كانوا حديثي عهد بالإسلام, ولم يعتادوا على أسلوبه وأكثرهم من الأعراب الذين لم يكونوا فقهوا في الدين

قت نفسه تعليم الصحابة والأئمة من بعدهم المنهج الأمثل في المحافظة على هذا الكتاب الخالد؛ لذاجاء الإذن بكتابة السنة لمن اعتادوا أسلوب القرآن وتمييزه كعبد الله بن عمرو وغيره ممن أذن لهم النبي صلى ا

بعضهم: لماذا لم يأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بكتابة السنة في صحف على حدتها, ويكتب عليها ما يفيد أنها أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - فتتميز السنة عن القرآن فلا يؤمن اختلاطهما؟

ليه وسلم - بكتابة سننه المطهرة في صحف على حدتها, وممن أذن له النبي - صلى الله عليه وسلم - بذلك: عبد الله بن عمرو, وجابر بن عبد الله, وغيرهما.

، وسلم - نهى عن الكتابة في أول الأمر, ثم أذن بعد ذلك, وكان النهي جائزا مع الخوف (خوف الاختلاط بالقرآن), والإذن دائر مع الأمن وجودا وعدما.

2. خشية الانشغال عن القرآن الكريم ومضاهاته بغيره من الكتب حتى ولو كانت السنة النبوية: والمراد بالانشغال عن القرآن الكريم: تقديمها في الاهتمام بها قبل الاهتمام أولا بكتاب الله عز وجل, مما يؤدي إ

واه"[21].

3. الحرج في الكتابة: عند كتابة الصحابة للقرآن الكريم, لم تكن وسائل الكتابة ميسرة عندهم؛ لأن الوسائل المتاحة لهم وقتئذ كانت بدائية وغير ميسرة, منها: رقاق الحجارة, والعظام, وسعف النخيل, وجلود الح

ينه[22].

س[23], وفي كلتا الحالتين يبطل ما زعموه من أن كتابة السنة بدعة نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم.

لعلة فلما زالت هذه العلة كان الإذن بالكتابة, فالخوف من التباس القرآن بالحديث, والخوف من الانكباب على الحديث والانشغال به عن القرآن, كان هذا كله سببا للمنع من الكتابة, فلما زالت هذه الأسباب عاد الأص

ب:

هم.

ع خطاهم واقتفى آثارهم من التابعين، كل ذلك يكاد ينفي عن سامع الحديث من أحدهم توهم خطأ أو نسيان أو تبديل أو اختلاق، ولقد كان كثير من الصحابة والتابعين مطبوعين على الحفظ، مخصوصين بذلك؛ كأبي

اعها، أو دخول النسيان، والخلط، والتصحيف فيها، وكان الصحابة - رضي الله عنهم - يحفظون الأحاديث عن ظهر قلب ويبلغونها للناس كما سمعوها من النبي صلى الله عليه وسلم، لكن هذا لا يعني أن السنة كانت

1. دستور المدينة: عندما هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى المدينة وضع قانونا ودستورا ينظم شئون المسلمين من ناحية، ويقنن علاقتهم مع غيرهم من سكان يثرب وأهلها من ناحية أخرى.

2. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات: وكان عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات، ثم أرسله الخليفة أبو بكر لأنس بن مالك وغيره، وهو مختوم بخاتم النبي صلى الله عليه وسل

3. كتاب سعد بن عبادة: وكان عند سعد بن عبادة الأنصاري كتاب فيه بعض أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم[24].

4. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل حضرموت: سلم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كتابا لوائل بن حجر ليعمل به أهل حضرموت[25] فيه أركان الإسلام وتعاليمه وفريضة الزكاة وحد الزنا والخمر.

5. كتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل اليمن: عندما ولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمرو بن حزم على اليمن أعطاه كتابا فيه الفرائض والسنن والديات وغيرها، وقد عرف الكتاب باسم صحيفة

6. الصحيفة الصادقة: كما توجد الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص الذي سمح له النبي بكتابة الحديث، وقد عرف سندها في كتب السنة باسم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، والجد هو صاحب الص

7. صحيفة جابر بن عبد الله: كما توجد صحيفة الصحابي جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد ذكرها ابن سعد في ترجمة مجاهد.

وعه[27].

ت آثار عن الصحابة - رضي الله عنهم - تشير إلى أنهم كانوا يكتبون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسنذكر بعضها هنا للتدليل على ما نحن بصدده:

1. روي عن بشير بن نهيك قال: "كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابي فقرأته عليه، وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم"[28].

2. روي عن عمرو بن أبي سفيان أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: "قيدوا العلم بالكتاب"[29].

3. روي عن سعيد بن جبير أنه كان يقول: "كنت أجلس إلى ابن عباس فأكتب في الصحيفة حتى تمتلئ، ثم أقلب نعلي فأكتب في ظهورهما"[30].

تب"[31].

كتابة السنة بدأت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، واستمرت في عصر الخلافة الراشدة، ثم آل أمرها إلى التدوين الرسمي في عهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله وهذا أمر لا خلاف فيه ولا نزاع، وبه تسقط هذ

مة:

• إن المتأمل في أسانيد ومتون الأحاديث التي استدل بها هؤلاء المدعون في زعمهم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن كتابة السنة لأنها بدعة, يجد أن أغلب هذه الأسانيد لا تسلم من مقال، فأما ما ه

ن الصحابة أن يكتبوا الأحاديث كعبد الله بن عمرو بن العاص, وكأمره الصحابة بالكتابة لأبي شاه في عام الفتح, وعليه فلم يكن هذا النهي عن كتابة الحديث نهيا مطلقا, بل كان هذا النهي لعلل منها: خشية اختلاط

سلامي، جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، وعمل به السلف، ولا زالت الأمة عليه إلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

لقد وردت أحاديث كثيرة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تبلغ بمجموعها رتبة التواتر في إثبات ووقوع كتابة السنة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم, بل وتأمر وتحث على ذلك.

ى الله عليه وسلم: دستور المدينة، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصدقات، وكتاب سعد بن عبادة، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل حضرموت، وكتاب النبي - صلى الله عليه وسلم - لأهل الي

ن السنة كانت تنقل مشافهة، لكن هذا لا يعني أنها أيضا كانت تنقل كتابة، وقد دللنا على ذلك بأمثلة كثيرة.

جع:

شرة، ط1، 1428هـ/ 2007م.

[1]. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الزهد والرقائق, باب: التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، (9/ 4089)، رقم (7375).

[2]. الحديث الموقوف: هو ما روي عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم متصلا كان إسناده أو منقطعا.

[3]. الحديث المرفوع: ما أضيف إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية.

اهرة، ط1، 1407هـ/ 1986م، (1/ 251).

روت، ط2، 1974م، ص31.

اهرة، ط2، 1370هـ/ 1951م، ص12.

[7]. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: العلم، باب: كراهية كتابة العلم، (7/ 356)، رقم (2802). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (2665).

[8]. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، رقم (11107). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

ورية، ط2، 1402هـ، (2/ 57).

[10]. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (2/ 565).

[11]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 248)، رقم (112). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الحج، باب: تحريم مكة وتحريم صيدها وخلاها وشجرها... (5/ 2110)، رقم (

اهرة، ط1، 1407هـ/ 1986م، (1/ 249).

[13]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 251)، رقم (114).

اهرة، ط1، 1407هـ/ 1986م، (1/ 253).

[15]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 249)، رقم (113).

[16]. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: أسسه واتجاهاته، د. رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1400هـ/ 1981م، ص48.

[17]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 246)، رقم (111).

، ط1، 1423هـ/ 2002م، (1/ 285) بتصرف.

، ط1، 1423هـ/ 2002م، (1/ 288: 291).

، ذل ص36.

يروت، ط2، 1974م، ص57.

اهرة، ط1، 2007م، ص99: 101 بتصرف.

[23]. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، 1423هـ/ 2002م، ص298، 299 بتصرف.

اهرة، ط4، 1425هـ/ 2004م، ص346.

[25]. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (6/ 596).

[26]. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (4/ 293).

[27]. السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، 1413هـ/ 1992م، ص58: 61 بتصرف.

[28]. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (1/ 313)، رقم (403).

[29]. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، باب: ذكر الرخصة في كتاب العلم، (1/ 309)، رقم (396).

[30]. أخرجه الدارمي في سننه، المقدمة، باب: من رخص في كتابة العلم، (1/ 139)، رقم (501).

[31]. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (1/ 249)، رقم (113).